



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من المادة القضاة قزوق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد حسائب النقيبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

يستوضح مجلس محافظ كربلاء المقدسة بكتابه المرقم ٣٩٦٨١/٢٠ والمؤرخ في ٢٠٠٩ / ١١ / ١٠ من المحكمة الاتحادية العليا حول نص المادة (٦) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩ وامتناع مجلس شوري الدولة عن ابداء الرأي القانوني لمجالس المحافظات وعدم التقيد بنص المادة (٦) من قانون المجلس المذكور ومخالفته لقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٢٣٨/اتحادية/٢٠٠٩ والذي به مخالفة لنص المادة (٩٤) من الدستور حيث ان الامتناع عن ايجابية مجالس المحافظات ليس له سند من القانون وطلب المجلس ابداء الرأي القانوني .

وضع طلب الرأي موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ وتوصلت إلى الآتي :

الرأي

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ وجد ان طلب (الرأي القانوني) لاختصاص بنظره المحكمة الاتحادية العليا على وفق اختصاصاتها المنصوص عليها في

